التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية -الجزائر نموذجا-

ملخص

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الهامة والشائكة في نفس الوقت وذلك لما يحتويه هذا الموضوع من قضايا تتعلق بالحقائق الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للمجتمعات النامية بالخصوص.

جاء موضوعنا هذا لشرح وتحليل محتوى العلاقة بين التنمية والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تحدث في العالم على ضوء ماهو قائم وما يجب أن يكون: فهل تحققت فعلا تنمية شاملة بالعالم النامي؟ وكذا ثم ذلك لماذا ظهرت جملة من الإنعكاسات الإجتماعية التي ترتبت عملية البحث عن نموذج جديد؟.

د. فكرون السعيد
قسم علم النفس وعلوم التربية
كلية الاداب والعلوم الاجتماعية
جامعة المسيلة، الجزائر

لقد عايش العالم في الفترات الاخيرة تحولات عميقة أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك بلدان العالم النامي.

حيث أضيفت إلى هذه التحولات أبعاد جديدة زادت مفهوم التنمية غموضا وتعقيدا، فلم تعد التنمية مجرد عملية مجتمعية "Process-Societal" محكومة بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع، هي المقصود من هذه العملية فحسب، بل أخذت تحكمها وتوجهها عوامل خارجية أكثر تأثيرا عن سابقتها، وأصبحت تتأثر بعلاقات الدول وحجم المصالح المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، ومنه أصبح لازما على المهتمين بقضايا التنمية في الوقت الحاضر دراستها وتحليلها من خلال الانعكاسات التي فرضها النظام العالمي، وإن عدم إدارج هذا التأثير ضمن التغيرات والطروحات الواقعية يعتبر أمرا غير مفيد.

Résumé

Les changements économiques, politiques et sociaux mondiaux et leurs impacts sur les processus de développements dess pays sous-développés restent parmi les sujets prédominants d'une grande importance et constituent un intérêt particulier de la part des chercheurs.

Il nous a paru nécessaire et opportun, dans l'analyse sociologique contemporaine, de définir la relation développement/ pays sous-développés.

فمع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حدثت من المتغيرات الدولية والإقليمية أشياء لم تكن في حسبان الكثيرين، حيث ألقت بضلالها على عمليات التنمية في العالم،

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

كما ساهمت تلك المتغيرات في ظهور نظام عالمي تحتل فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة وتمارس مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على كل المستويات.

إن النماذج التنموية التي اتبعت وطبقت بالمجتمعات النامية والتي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلالية في الإنتاج والتوزيع وغيره، أصبح اليوم أمرا غير ممكن إلى حد كبير باعتبار أن هذه المجتمعات أصبحت مطالبة بمسايرة النموذج العالمي الجديد والذي تتزعمه أكبر دولة في العالم "أمريكا" .

لقد القت العولمة بتداعياتها على الواقع برمته وبدأت آثارها تظهر في مختلف بلدان العالم والبلدان النامية بالخصوص، بعد أن دخلت كثير من هذه الدول دائرة الغرب واهتماماته بشكل واضح وفتحت آفاقا للترابط مع النظام الجديد على نحو يصعب الفكاك منه على الأقل في المستقبل المنظور.

سنحاول ضمن عناصر هذا الفصل توضيف وتحليل قضية التنمية من خلال مفهوم العولمة، وهذا على ضوء الإصلاحات التي حدثت بالجزائر، مع التركيز على أهدافها وحقائقها الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها وموقع موضوع التنمية منها.

1- التغيرات العالمية والتنمية

يمر العالم بمرحلة انتقالية تدخل فيها الكثير من الدول فيما يسمى بعصر ما بعد الحداثة "post- modernism"، وهذا ما يراه الكثير من الباحثين في هذا المجال، وإن كانت الدول النامية والمتخلفة لم تحقق بعد مستوى مهما من التحديث والعصرنة، فان عليها بالضرورة أن تتعامل مع القواعد والشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة بمعنى الدول الرأسمالية التقليدية.

وأيا كانت المرحلة التي ستندمج فيها المجتمعات النامية في هذه القواعد الجديدة، فإن هناك مجموعة من المتغيرات والتداعيات المصاحبة لهذا التغير الشمولي الواسع والتي أخذت تشكل تحديات تفرض نفسها على مسيرة التنمية بالعالم النامي.

وتستلزم ضرورة العمل على تعظيم الايجابيات على قدر الإمكان وتقليل السلبيات التي يمكن أن تلقي بضلالها على واقع التنمية الذي تعتبر نتاجا لسياسات سابقة ، اخذت على عاتقها تغيير هذا الواقع والتحضير لمستقبل زاهر لهذه المجتمعات.

فإن أولى مراحل هذا التغيير تتمثل في الفهم الموضوعي لهذا الواقع وتحديد جوانب الخلل فيه، ومن ثم تحتم النظرة الواقعية ضرورة النظر إلى التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

"واذا كانت نظريات التنمية في الدول النامية تنطوي أو إنطوت على غموض فيما يتعلق بتصوراتها حول الآليات المساعدة لتحقيق التنمية، فإنها تنطوي أيضا على خلط فيما يتعلق بتصوراتها عن تحقيق التنمية وتحدياتها بوجه عام".

لقد وجدت المجتمعات النامية نفسها أمام أساليب جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية اتصفت بالاستغلالية والهيمنة قصد تكريس أوضاع غير متكافئة، في إطارنظام دولي تسيطر عليه قوى الرأسمالية المعاصرة.

حيث ظهرت في السنوات الاخيرة مجموعة من المفاهيم التي تحاول إستخدام تحاليل ما يحدث في العالم، مثل النظام العالمي الجديد، الحضارة العالمية الجديدة، العالمية الكوكبة، كما يستخدم مفهوم الثقافة العالمية للاشارة إلى ما يتوقع أن يسود العالم من علاقات ثقافية كما يقوم هذا العالم على افتراض معين هوأن العالم ينتقل إلى حقبة جديدة لها سمات خاصة تبرر الحديث عن حالة من التجانس يتشكل فيها وعي كوني يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة.

ومهما يكن فإن التغيرات التي حدثت بالمجتمعات الإنسانية اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية، جاءت عموما لتبرر فشل النماذج التي كانت قائمة من جهة، وفرضت نظما ونماذج جديدة، بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب، أو ما يسمى بين دول متقدمة ودول متخلفة.

ويشير " عبد القادر محمد عبد القادر عطية " في كتابه الموسوم "اتجاهات حديثة في التنمية" أن التغيرات التي حدثت بدول العالم كانت سريعة وكان لها تأثيرعلى معظم اقتصاديات المجتمعات النامية ومن أهم خصائصها أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد أيها السبب وأيها النتيجة، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

1- زيادة موجة التحرر الاقتصادي.
2- إقامة منظمة التجارة العالمية.
3- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
4- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

فمع تحول ماهية التنمية في البلدان الصناعية عن شكلها ودورها التقليدي أي انتقال التنمية الصناعية من قاعدة التصدير إلى عملية تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة أصبح مفهوم اندماج السوق الدولية عنصرا رئيسيا وسمة من سمات التنمية في نطاق هذه البلدان.

غير أن مبدأ استفادة الدول النامية من هذه المناخات المستجدة في الاقتصاد والسوق العالميين كانت ضئيلة جدا ، مما كشف فارقا كبيرا بين ما تحقق لهذه الدول وما بلغته الدول المتقدمة خلال العقدين الأخيرين.

على أية حال فان نصيب الدول النامية من مكاسب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي قد اختلفت وتباينت مستوياته من مجتمع لآخر، فمنه من تسنى له تحقيق معدلات نمو مستقرة، في حين أخفقت مجتمعات أخرى في تحقيق وملامسة تنمية واسعة، واصبح على آخرين تطوير آلية السوق المحلية، ونوع آخر من الدول النامية لا يزال يعاني من عدم التوافق بين متطلبات الاندماج وما يفرضه من قيم وقوانين جديدة تصبح متعارضة مع ما كان موروثا.

إن الدول النامية ازاء هذا المد وهذا التيار فقدت مساحة الخيار ولم يبق أمامها سوى العمل وفق الأمر الواقع.

فلم يعد لها امكانية المقاومة كما حدث في السابق، فتقيم تنميتها من خلف هذا الحائط

غير عابئة بثورة التقنيات.

فعند مراجعتنا للسياسات التنموية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات نجد سلسلة من حلقات متغيرة تمثل تجارب متباينة ومختلفة في الآداء والنتائج، بقيت ضعيفة في قدرتها على خلق اندماج واسع وكثيف في النسق الاقتصادي العالمي، وهذا ما دفع بكثير من الدول النامية في الآونة الاخيرة إلى إعادة توزيع الادوار بين الحكومة (المركز) والسوق. والاتجاه الذي ساد أكثر هو زيادة دور السوق في إدارة وتنظيم وتوجيه عناصر ومكونات التنمية، اعتقادا من أن الحرية الاقتصادية (القطاع الخاص) هي الأساس في تحقيق النمو وأن المطالب الإجتماعية ماهي إلا إنعكاسا لمستويات الثروة التي بإستطاعة السوق تكوينها.وقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات (في الدول النامية) عن جزء من ملكياتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، مع ازالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع.

ولعل من أبرز عمليات الانتقال والتحول التي حدثت في نهاية القرن العشرين هو تحول الاقتصاديات الاشتراكية واعتناقها لمبادئ الاقتصاد الحر حيث اصبحت الدول النامية تعرف بمجموعة الاقتصادات المتحولة "Economies Transitoires " حيث تفيد التقديرات انه في غضون خمس سنوات في مرحلة التسعينات تخلت 30 دولةعن التخطيط المركزي كوسيلة لتخصيص الموارد وقامت 80 دولة بتحريرالسياسات المشجعة للاستثمارالأجنبي المباشر.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا التحول والانتقال كانت له آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول النامية، وخاصة على السياسة التنموية بشكل اشمل ومنها:

أولا : الآثار الايجابية

أ. التخلص من عناصر القطاع العام الذي استهلك كثيرا من الموارد المالية للبلد، وهذا من حيث مسايرته للسياسات المركزية، سواء في توزيع الدخل أو تحديد الاسعار أو اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار، بمعنى أن القطاع العام كان مسيرا بمنهج لا يسمح من رفع في مستوى الانتاج وتحسينه وزيادة المخزون، بل كان سببا في ارتفاع مستويات المديونية للمؤسسة الإنتاجية.

ب. بتحرير السوق والمبادلات التجارية ظهر القطاع الخاص الذي خلق تنافسية بين المنتجات المحلية والاجنبية، ومنه رفعت الكفاءة الانتاجية وزادت معدلات الأرباح وهذا ما حفز القطاعات الانتاجية والخدماتية في رفع مستوى القطاعات وتوظيف احسن للمصادر المالية.

ج. خفض الإنفاق العمومي على القطاعات العامة التي كانت تستهلك مستويات عالية من الأموال، وهذا بسبب التخلص من الدعم المالي الموجه للقطاع العام.

د. رفع عجلة التنمية بواسطة إنشاء بمشاريع إنتاجية قادرة على العمل والمنافسة داخل سوق حرة، وبالتالي سمحت هذه المشاريع برفع مستويات التوظيف والإنتاج معا.

ثانيا : الآثار السلبية

من الطبيعي أن تولد العلاقات غير المتكافئة الاقتصادية والسياسية منها، والتي أصبحت تربط الدول المتقدمة بالدول النامية نتائج سلبية على مسارها التنموي داخليا من جهة، وعلى نمط العلاقات واتجاهاتها الإقليمية والعالمية من جهة أخرى." فازداد الركود وفقدت القدرة الداخليةعلى تحقيق تنمية حقيقية، وتسارعت وتيرة التبعية للدوائر المهيمنة والموجهة للنظام الدولي الجديد ".

وبالتالي فإن الآثار السلبية التي ظهرت على مستوى الدول النامية تمثلت أصلا في زيادة العبء الاقتصادي على الفقراء، وبروز تفاوت طبقي رهيب داخل هذه المجتمعات لم تشهده من قبل، ويمكن ذكر أهم هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

1- إن الدول النامية بدأت تفقد أسواقها التي كانت تربطها بالدول الاخرى وخاصة الاشتراكية.

استحواذ الدول المتقدمة على ما يقارب 75% من الدخل العالمي،منها 35% بيد أمريكا، وتحصلت اقتصاديات الدول المتحولة على 15%، وهذا خلال الفترة (1990-1995).

2- أدى تحرير الأسعار إلى التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية.

3- انهيار مفهوم الدولة الاجتماعية مما أدى إلى تخلي الدولة عن الدعم الذي تقوم به تجاه الفئات المحرومة و ضعيفة الدخل ، كما ادى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت بمثابة الهدف الاجتماعي للسياسة التنموية بهذه المجتمعات.

"فقد ترتب على تحول بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الاستغناء عن العمالة الزائدة، وهو ما حول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة وزاد بذلك من معدل البطالة الرسمي المعلن بين الفقراء" .

وما يمكن الخروج به هنا، هو أن قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها احتلت مكانا مهما في تفكير الباحثين والدارسين، وذلك قصد فهم هذه الظاهرة التي اصبحت واقعا يفرض نفسه، ليس على مستوى الاقتصاد فقط، وإنما على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية كذلك.

فالدول النامية التي كانت تبحث عن تحقيق مسار تنموي أو نموذج تنموي يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، اصبح من اللازم عليها اليوم إدارج مفاهيم جديدة، تعمل على فرض تطبيق اصلاحات عميقة في كل المجالات تتماشى والرهانات المفروضة على ضوء هذا المفهوم (العولمة المعاصرة)، ذلك أنها تعني الخضوع لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم كامل المجالات.

ووفق هذه القواعد باشرت الجزائر كبلد نام جملة من الإصلاحات التي دخلت في إطارإعادة بناء وتشكيل الاقتصاد ضمن مسار تنموي، يرتكز أساسا على جملة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي اصبحت ملازمة لأي تشكيل لسياسة تنموية معينة منها: التدخل في صميم سيادة دولة حقوق الانسان في المجال السياسي، إزالة القيود على انتقال رأس المال والسلع والخدمات بكل حرية، وانتقال الافكار في المجال الثقافي... والتي سنحاول تدارسها ضمن العنصر القادم.

لقد أصبحت المصلحة الاقتصادية هي الهدف الأساس الذي تعمل على تحقيقه الدولة بدل المبادئ الايديولوجية، وفي هذا الإطار نجد الدكتور "قيرة اسماعيل" في مقاله الموسوم : "العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد وتبعا لهذه الأوضاع التي تعيشها الدول النامية ومنها الجزائر، يرى أنه يتطلب إعادة النظر في الأوضاع والبدء بتقييم واقعي للامكانيات المتوفرة، وتطوير استراتيجية تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، حتى يمكن بناء مستقبل المجتمعات النامية، والانطلاق من جديد .كما يقتضي ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل وتخطيط التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحشد كل الموارد والامكانات المتاحة لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية الشاملة.ولم تكد الدول الأقل نموا ومن بينها الدول العربية، تتجاوز مؤشرات التخلف التقليدية حتى وجدت العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين تحكمه آليات "العولمة المعاصرة" مثل: الخصخصة، الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاعلامية والتنافس في التجارة العالمية...الخ وظهرت مؤشرات جديدة للتخلف والتقدم، أصبحت تشكل معايير للاندماج في العولمة أو النظام العالمي الجديد.

2- التنمية والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي باشرت جملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986، والتي أدت إلى إنخفاض في معدلات الدخل وبالتالي تقلص في مستويات التبادل، ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر كبلد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص فإنه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد المالية التي تأتي من خلال الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو وتقدم أي قطاع.

إضافة إلى ذلك يرى بعض الدارسين في هذا المجال أن المشروع الاصلاحي في الجزائر جاء متأخرا نسبيا عن بعض الدول النامية، ومنها الدول العربية، و يعود ذلك بالأساس إلى طبيعة وأبعاد وخصوصية المسار التنموي الذي اعتمدته الجزائر منذ الاستقلال.

فقد شرعت الجزائر في تنفيذ جملة من الاجراءات الاقتصادية بالخصوص انطلاقا من هذه الأوضاع قصد تحقيق اصلاحات هيكلية أولية، من أجل المحافظة على الاستقرار الكلي، وكانت هذه العملية بطيئة في البداية، حيث لم تحقق الكثير كما ذكرنا سابقا وانتظرت حتى سنة 1995، حين اتجهت الجزائر لصندوق النقد الدولي، وهذا لأسباب الأزمة المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري والمرتبطة بارتفاع مستويات المديونية فبدأت على ضوء هذه المعطيات، تطبيق برنامج الخوصصة، والتعديل الهيكلي في قطاعات كثيرة منها الصناعة، وهذا ما سنحاول تتبعه ضمن العناصر الاتية.

2-1- واقع وآفاق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر

يعد موضوع الإصلاح من أهم المواضيع الذي ارتبط بقضية التنمية أو النمو في العالم النامي عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص، ففي إطارالجهود التي بذلت انتشرت جملة من المسميات منها: إعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكيف الاقتصادي...الخ. ومهما كان الإختلاف القائم بين هذه المصطلحات، فإنها كلها تهدف إلى إحداث إصلاح القاعدة الاقتصادية بالبلد، والذي يستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد والعلاج للمشكلات الاقتصادية مثل: التضخم، المديونية، نقص توظيف رؤوس الأموال ورفع مستوى الإنتاج...الخ.

وقد شملت هذه السياسة الإصلاحية المطبقة على جملة من المبادئ العامة والتي ارتبطت إلى حد كبير بمشكلة المديونية وعملية تسييرها ونذكر منها ما يلي:

1- تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية.
2- التحكم أكثر في السيولة النقدية ورفع معدل الفائدة على الودائع المحلية.
3- تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة.

غير أن هذه الإجراءات المتبعة في المدى القصير عموما، قد لا تحقق التعديل أو الانطلاقة، وعندئذ تبدأ برامج التكيف الهيكليProgramme d'Ajustement Structurel والتي يشرف عليه البنك الدولي، بحيث اعتمد هذا البرنامج على تخفيض وتوزيع الموارد ومن أهم إجراءاته نذكر منها:

أ - تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات السوق.

ب- الإسراع في تبني الخوصصة، أي نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ومنه الثروة.

ج - تحرير التجارة من خلال القضاء على القيود الجمركية وزيادة التصدير.

فبرغم الأهداف التي كانت ترمي إليها هذه الاجراءات وخاصة عند بداية التفكير فيها في الفترة الممتدة من سنة (1986-1990)، لم يتحقق أي هدف منها، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بقي مسيرا من قبل فكر ريعي يعتمد في تحريك النشاط الاقتصاد على أساس الارادات الكلية لقطاع البترول (المحروقات)، حيث كان الوضع الاقتصادي يمر بأزمة كبيرة، فالمؤسسات الصناعية لم تعد قادرة على عملية التمويل، ومنه الإنتاج بنفس المعدلات والمستويات التي كانت قائمة، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من المشكلات التي واجهت هذا القطاع بالخصوص والقطاع الاقتصادي بشكل عام ومنها مثلا العجز المالي (المديونية)، التضخم، ارتفاع تكلفة الإنتاج، قدم الآلات ضعف استيعاب السوق المحلية، حدة المنافسة الخارجية...الخ .

إضافة إلى ذلك فإن التسيير المركزي بقي قائما، حيث كان كل من الإنتاج الأسعار حجم الاستثمار، الأجور والتموين...الخ. كلها تحدد وفق خطة سياسية لم تعط المبادرة المالية والتسييرية للمؤسسات الاقتصادية، الشئ الذي لم يسمح باستغلال وتوجيه وتوظيف أحسن لكامل القدرات والطاقات الإنتاجية الموجودة.

فمع بداية سنة 1986 انخفضت عوائدنا من العملة الصعبة بحوالي 56 % مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987بـ 25 %، وفي سنة 1988 بلغت 65%، ضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ، كذلك فإن عملية تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق المحلية على حساب الطلب المحلي (المواطن).

هذا الوضع أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية كبيرة (أحداث اكتوبر 1988) ودفع هذا الواقع الاقتصادي المتأزم في تلك الفترة بالمهتمين بقضايا الاقتصاد الجزائري إلى التفكير نحو إيجاد آليات وسبل جديدة وميكانيزمات متطورة تعمل على تحقيق الاستقرار للفعاليات الاقتصادية، وذلك من خلال إدخال مفاهيم جديدة تسمح بانتقال الاقتصاد الوطني من التسيير (المركزي) الاداري إلى اقتصاد أكثر حرية وتنافسية، وهذا ما بدأ العمل به فعلا اثناء مرحلة (1988-1994)، والتي جاءت باجراءات عملية هيأت طرحا اقتصاديا جديدا كان هدفه إحداث اندماج بآليات اقتصاد والسوق.

2-2 - مراحل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر

أ- المرحلة الممتدة من عام 1988-الى عام 1999:

بعد مراجعتنا لبعض الدراسات حول الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر اتضح أن هذه المرحلة بدأت أصلا بعد فترة الاستراحة التي سجلت (1990/1979) حيث نتجت عن هذه الاستراتيجية نظرة جديدة للوضع الاقتصادي، الذي اتصف بجملة من الأخطاء التي كان يجب حسب التصريح الرسمي تصحيحها، ومنها:

أ- عدم الاعتناء المباشر بالفلاحة: وهذا ما لاحظناه سابقا من خلال نسبة الموارد الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع مقارنة بالقطاع الصناعي.

فقد كان في نظر السلطات أن بناء مصنع الجرارات (قسنطينة) ومركبات كيميائية (أرزيو) ومركب الحجار (عنابة) هو دليل على تحضير الاعتناء بالقطاع الفلاحي.

ب- إهمال القطاع الخاص: إن تراجع الاهتمام بالقطاع الخاص يعود بالضرورة إلى تبني الجزائر الإيديولوجية الاشتراكية والتي هيمنت ملكية الدولة وملكية الجماعة على كل شيء، وبالتالي لم يكن للقطاع الخاص دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التركيز على المحروقات في التصدير: انطلاقا من كون الجزائر تمتلك ثروة بترولية هائلية فإن عملية التصدير بها تركزت أساسا على المحروقات **بـ95 %** وبالتالي فإن المصدر الاساسي لتمويل القطاعات الإنتاجية الأخرى كان مرتبطا أساسا بمستويات الإيرادات للمحروقات وتدهور أسعار المحروقات أثر سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

إن هذه الحقائق اظهرت في مجملها عيب الاسلوب التنموي الذي اتبع بالجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال، والذي كما سبق ذكره ركز على الصناعة المصنعة، التي اعتبرها المحرك لعملية التنمية الشاملة بالبلد.

فإقامة مشاريع صناعية كبيرة الحجم على النحو الذي كان قائما بالجزائر يتطلب

امكانيات مادية وبشرية هائلة من أجل تسييرها وتنميتها وتطويرها، ذلك أن الفعالية الاقتصادية لهذه المركبات تتأكد من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج، والتي تسمح بدورها بتحقيق عملية التكامل للقطاعات الانتاجية كلها.

وعلى ضوء ذلك، جاء إعتراف السلطات بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي عانت منها الجزائر وبأخطاء الماضي منها، وهو ما حتم عليها إدخال تغييرات جذرية واصلاحات عميقة تسمح بانتقال الاقتصاد الوطني من حالة الفوضى والركود إلى حالة النمو من جديد في إطار قوانين وآليات اقتصادية وسياسية جديدة ومتطورة، تؤدي من جهتها أيضا إلى القضاء على المشكلات الاجتماعية المطروحة، والتي بدأت تؤثر فعلا في السياسات المتبعة، من خلال فرضها لاجراءات آنية.

غير أن هذه الاصلاحات كانت لها في بدايتها صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية مما ألزم المسؤولين على العمل من أجل تجسيد المرحلة الثانية بعد هيكلة المؤسسات العمومية وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في:

أ- اعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام.

ب- توظيف آلية تسيير حديثة.

ج- تحرير قدرات الموارد البشرية.

د- الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات.

هـ- التركيز على رفع مستوى الانتاج وتحسينه.

ومن أجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسات العمومية، تم صدور مجموعة من القوانين التي كان من بين أهم أهدافها هو تحضير المؤسسات العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق ، بمعنى رفع الدولة يدها على تسيير وتنظيم وتوجيه المؤسسات الصناعية من خلال تبني نموذج تنموي جديد وهو النظام الليبرالي، فكان صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ 1993/10/05.

فالبرغم من هذه الاصلاحات التي جاءت بها الدولة في إطار فتح السوق والسماح بالاستثمارات الخارجية للدخول إلى البلد، إلا أن هذه السياسة واجهت جملة من الصعوبات من أهمها الوضع الأمني الخطير الذي أدى إلى انهيار كبير للقاعدة والبنية الاقتصادية والصناعية ، حيث فقدت واتلفت الكثير من المؤسسات الصناعية والتي كانت رائدة في مجال التنمية للبلد، الشيئ الذي جعل الاقتصاد الوطني يفقد الكثير من موارده والتي بلغت حسب التصريحات الرسمية ملايير الدولارات، وانعكس هذا الوضع سلبا على البنية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والذي كان له أيضا أثر في ظهور اختلالات كثيرة نذكر منها:

1- ارتفاع في مستويات التضخم، والذي بلغ سنة 1993 مستوى 20.8%.
2- استمرار الإرتفاع في مستويات الديون الخارجية حيث بلغت الجزائر إلى وضع مالي صعب، واصبحت عاجزة حتى على الإيفاء بالتزاماتها المالية.
3- ضعف الانتاج والتكامل الصناعي بين القطاعات المختلفة.

4- ارتفاع كبير في مستويات البطالة وضيق سوق العمل.
5- عجز في مجال السكن والمرافق الاجتماعية.
6- الاعتماد على الاستيراد بحجم كبير ومخيف.

هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية فرضت على السلطات الاتصال بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) من أجل إبرام اتفاقيات "ستاند باي 1994"، وبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995" ".P.A.S ".

ومنه دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة اتصفت بالتبعية المالية والنقدية للمنظمات النقدية العالمية، والتي اصبحت تفرض جملة من الشروط المالية والاجتماعية حيث كان لها الأثر البارز في المجالات الاجتماعية بصفة خاصة.

وعلى إثر إمضاء اتفاق "ستاند باي" تم الاتفاق في مرحلة موالية على برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان يهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي وتنمية وتطوير الانتاج بشتى أنواعه، وبالتالي فقد شمل هذا البرنامج اصلاح جميع القطاعات الاقتصادية بالبلد وفق سياسة اختلفت في مبادئها ومنطلقاتها وأبعادها عن السياسة السابقة مع الحفاظ على الموروث الصناعي، والعمل على تطويره وتنميته على مراحل متعددة حتى ينخرط ضمن آليات اقتصاد السوق.

فقد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة (1994-1999)، إلا أنها لم تحقق كامل الأهداف التي جاءت من أجلها، باعتبار أن معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي، حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي 23 مؤسسة في القطاع العام، وهذا في نهاية 1996، كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية ذات الحجم الانتاجي الكبير، وغلق المؤسسات المفلسة، والتي لا يمكن انعاشها وفق المرسوم الرئاسي رقم 95/22 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية . وقد بدأت هذه العملية في سنة 1996، حيث خصت 200 مؤسسة محلية صغيرة وتسارعت العملية في نهاية نفس العام بحل أو خوصصة الشركات بعد إنشاء شركات جهوية قابضة، وقد ركز البرنامج الثاني للخوصصة في نهاية 1997 على بيع 250 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 1999/1998.

وشكل القطاع الصناعي القطاع الأول الذي تضرر من عملية الحل، حيث أن من بين المؤسسات التي مستها هذه العملية نجد 54 % من المؤسسات هي مؤسسات صناعية،كما بلغ عدد المسرحين إلى جوان 1998 حوالي 213 ألف عامل معظمهم ينتمون للقطاع الصناعي.

ومن أجل التسريع بعملية الخوصصة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات المالية والقانونية التحضيرية منها: التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الانتاجية، تشجيع الترقية العقارية، إنشاء السوق المالي ، حيث شملت الخوصصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي منها:

- الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.

- الصناعة الميكانيكية.
- الصناعة الكهربائية.
- الصناعة الإلكترونية.
- صناعة الورق.
- الصناعات الكيميائية.
- صناعة البلاستيك.
- صناعة الجلود.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن عملية التحويل التي تمت على مستوى القاعدة الصناعية، والتي كانت بمثابة محور السياسة التنموية لم تأت صدفة أو بإرادة داخلية، وإنما جاءت نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الإستجابة لجملة المطالب المطروحة.

إضافة إلى ذلك فإن عملية الاصلاح الاقتصادي جاءت من منطلق خارجي أي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

صحيح أن هذا التوجه التنموي الجديد قد حقق جزءا مهما من الاستقرار والتوازن للنشاط الاقتصادي وظهر ذلك أكثر من خلال الإنخفاض في مستويات التضخم والإرتفاع في معدلات النمو. لكن يبقى أن نشير إلى أن هذه التحسينات والإيجابيات ترتب عنها عبء اجتماعي كبير تمثل في ارتفاع مستوى البطالة وانتشار الفقر بنسبة عالية وانخفاض في مستويات القدرة الشرائية للمواطنين.

وهذا ما تشير اليه دراسة صندوق النقد الدولي حول بلدان شمال افريقيا حيث تؤكد على انه وبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في المجال المالي وهذا بموجب دعمها صندوق النقد الدولي في فترة التسعبنات . فإن النمو في هذا البلد مازال أقل من الامكانات ، بحيث لم يبلغ درجةالنجاح التي بلغتها البلدان التي حققت التكامل مع الاقتصاد العالمي . فخلال الفترة 1970 و 1999 كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سالبا بنسبة بسيطة في الجزائر ، ونتيجة لذالك ارتفعت مستويات البطالة الى 30% وبالمقابل فان وتيرة نمو اليد العاملة بلغت 3% سنويا. وكان لهذا الضعف الاثر البارز على مستوى الجوانب الاجتماعية بالخصوص فقد ازدادات حالات تفشي الفقر فعلا وبروز ازمات اجتماعية كبيرة نتيجة النمو الباهت والمرتبط بالوتيرة المتواضعة للاصلاحات الهيكلية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي .

ولذلك كان من اللازم أن تراعي عملية الاصلاح المتبعة الجوانب الاجتماعية باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون تنمية اجتماعية.

2-3- الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي

إن المتتبع لعملية الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومنها الجزائر وما أحدثته هذه السياسات من تغيرات وتحولات على مستوى التنسيق الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وما فرضته من تبعية جديدة للاقتصاد الرأسمالي العالمي من جهة ثانية، يكتشف

بوضوح أن سياسات التنمية خلال القرن الواحد والعشرين ستكون مختلفة عن السياسات السابقة، حيث كان الاتجاه يتمحور حول ثوابت محددة وواضحة المعالم، أما اليوم فقد اصبح مرتبطا إلى حد كبير بمدى قدرة البلد على التحكم في الجانب الاقتصادي والمالي حيث أن الاستراتيجية التنموية اصبحت محددة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: السوق المبادارت الخاصة، وسلوك القطاع الخاص.

إن مقولة عدم الثقة في القطاع الخاص، أو المبادرات الخاصة فيما يتعلق بمبدأ الانتاج وتزويد البضائع لم يعد لها مبرر في ضوء المعطيات والمتغيرات العالمية وبالتالي فإن القول بعواقب تمس طبقات المجتمع وعدم المساواة ومصالح المستهلكين أضحى يتنافى وتوجهات نظام التجارة العالمية ، وعلى كل حال فقد بات جليا أن ندرك دور المبادرات الخاصة وأهميتها وكذلك دور الاسواق في وضع عجلة التنمية.

وفي نفس الإطار نجد الكثير من المهتمين بقضايا التنمية بالبلدان النامية اليوم يرون بأن السبب الرئيس في تخلف هذه المجتمعات يرجع بالضرورة إلى تبني سياساتها التنموية على القطاع العام، وأن كل الاخطار والشرور التي حلت بهذه المجتمعات تعود إلى الأبعاد والمكونات الحقيقية الاقتصادية لهذا القطاع.

" فالفساد الذي استشرى والمفسدون الذين اعتلوا قمم القطاع العام والإنحراف الذي ظهر، وأن خيرات وفوائد القطاع الخاص وأحلام الحياة الوردية في أحضان "العرض والطلب" وأن الخير كل الخير في النظام الرأسمالي والحرية التي سوف تطيح بالقطاع العام وتخلص المجتمعات النامية من أخطاء ومصائب القطاع العام".

لكن هذا الموقف أو الاتجاه يعد في نظرنا غير منصف وغير موضوعي ذلك أن النموذج التنموي الذي تطلبه المجتمعات النامية وتفرضه التحولات العالمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع والحقائق التنموية الموجودة فعلا فهذا الموقف يعتبر نتاجا لجهل علمي بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن التنظير والتأسيس لمرحلة مقبلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل المنطقي والموضوعي بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وأن التحديث والتنمية الواقعية لا تتم في نظرنا إلا وفق عملية التراكم المادي والبشري ضمن حلقات تاريخية مختلفة ومتعددة من جهة أخرى.

إذ ليس من الإنصاف أن نحكم على أن ما يحدث من اصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي بالبلدان النامية هو بالضرورة اصلاح إيجابي ومفيد، تبعا للمقارنة بينه وبين ما حدث في الماضي، ذلك أن عملية الاندماج في نظرنا لا يمكن أن تحدث إلا من خلال صراع في المواقف النظرية الواقعية، سواء كان ذلك وفق اطروحات اقتصادية او سوسيولوجية، مدركين جيدا بأن التحول إلى اقتصاد السوق والذي أصبح بمثابة التوجه الجديد لاقتصاديات المجتمعات النامية لا ولن يمر بدون انعكاسات سلبية يصعب قياسها ومعرفة شدة ودرجة تاثيرها في فترة قصيرة.

فتشكيل طبقة رأسمالية جديدة عن طريق نقل الثروة من الدولة والقطاع العام إلى فئات معينة بالمجتمع (القطاع الخاص) بغرض تشكيل طبقة رأسمالية (وطنية حسب نظرية البعض)، تعمل على إقامة علاقات تكاملية وترابطية عضوية بينها وبين الرأسمالية العالمية، لا يمكن أن تحقق سوى أزمات حادة على مستوى النظم الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها وبالتالي معالجة نتائجها، باعتبار أن هذا الانتقال أو التحول لم يكن إراديا بالشكل المعهود (كما ذكرنا سابق)، وإنما جاء نتيجة الضغوط والتحديات المفروضة على المجتمعات النامية حاليا، حيث أن المشكلة لا تكمن في من يملك الثروة، وإنما تكمن في كيف يمكن خلقها وتوجيهها بشكل عادل للإنسان.

ومن أهم الانعكاسات السلبية لسياسة الاصلاح المعاصرة والتي ظهرت وبدأت تتشكل بالمجتمعات النامية نذكر منها:

1- أن المبدأ الأساسي لعملية الإصلاح بالمجتمعات النامية منها الجزائر يرتكز أساسا على مبدأ الخوصصة، بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يصبح المسير والموجه لكامل ثروات المجتمع، وبما أن المجتمعات النامية اعتمدت بالأساس على مبدأ الملكية الجماعية للثروة، فإن هذا الإصلاح يفرض قضية إعادة التوزيع أو البيع أو غيره من المفاهيم المطروحة حاليا، فقد يتحصل عليها من يملك الأموال الكافية لشراء المؤسسات الاقتصادية، ومنه تظهر طبقة رأسمالية محلية تقوم بكل ما في وسعها من اجل التحكم أكثر والعمل على توسيع نفوذها، وهذا ما يشير إليه الكثير من المراقبين السياسيين والاقتصاديين في البلدان النامية، حيث بدأت تظهر ظاهرة غربية في كيفية تكوينها وحقيقة أبعادها في بروز طبقة رأسمالية محلية، لا تخلق رأسمال وإنما طبقة احتكارية هامشية هذا الوضع قد يتنافى مع المصلحة العامة ومع العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الشعب، فتمركز رؤوس أموال كبيرة في يد مجموعة صغيرة (وخاصة إذا كانت أمية) بدون توجيه تكون لها نتائج وخيمة ليس على فئات المجتمعات فقط، بل على مصير اقتصاديات الدول النامية نفسها.

2- يرى الكثير من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تجربة الاصلاح الاقتصادي السياسي والاجتماعي للبلدان النامية حديثة جدا، فهي ما زالت في طريق النمو تمارس العمل الاقتصادي والفعل الاجتماعي عن طريق الخطأ والتقليد، أي تقليد الدول المتقدمة قد يؤدي إلى خلق أزمات اجتماعية يصعب التحكم فيها سواء المالية أو الاجتماعية، ذلك أن المجتمع غير مهيأ وغير قادر على تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ومنه تحمل المسؤوليات التي تضمن تحقيق الأهداف المسطرة من هذه العملية، وهذا مالاحظته تقارير صندوق النقد الدولي بخصوص الاضطرابات التي حدثت ومازالت تحدث بالمجتمعات النامية: أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا...الخ.

3- في حالة تبني آليات اقتصاد السوق فإن ذلك قد يؤدي إلى حرمان القطاع العام من مصادر التمويل من الميزانية العامة وميزانية التنمية بسبب التقليل من النفقات العمومية الذي يعتبر شرطا من شروط صندوق النقد الدولي وهذا ما يؤثر في إدامة وتوسيع البنية التحتية، علما أن هذا القطاع يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة بالمجتمع فكلما إنخفض مستوى التمويل كلما أثر سلبيا على عملية توسيع واستمرار هذا القطاع.

4- تعتبر مشكلة تخفيض العمال أو ما يسمى البطالة من أكثر المواضيع التي أثارت

الجدل والنقاش بين من يؤكد على استمرارية هذا الاصلاح، وبين من يرى عكس ذلك، ولكل طرف قناعاته، ولكن الحقيقة الواقعية هي أن المجتمعات النامية بها مستويات عالية من البطالة، فالجزائر مثلا عرفت تزايد مستمر لظاهرة البطالة وخاصة خلال سنوات الأولى للاصلاح بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست فئة واسعة من العمال وخاصة في القطاع الصناعي، وتبرز أهم الإحصائيات الموجودة أن نسبة البطالة بالجزائر انتقلت من 23 % سنة 1993 إلى معدل 29 % سنة 1997 ووصلت عام 1999 إلى 29.2 %، ويعود ذلك حسب التقارير الرسمية إلى سببين إثنين ألا وهما:

أ- النمو الديمغرافي الذي عايشته الجزائر في مراحل مختلفة حيث تجاوز متوسط النمو 2.8% وهذا ما أدى إلى تسارع في حجم القوة العاملة على سوق العمل، فانتقلت من 5.85 مليون عام 1990 إلى ما يقارب 8.25 مليون عام 1998.

ب- سياسة تسريح العمال، وقد جاءت هذه السياسة نتيجة برامج الخوصصة التي شملت العديد من مؤسسات القطاع العام، حيث تفيد البيانات أن أثناء فترة 1994-1997 تمت تصفية وخوصصة حوالي 233 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة، هذه الوضعية أدت إلى تسريح ما يقارب 500 ألف عامل خلال نفس الفترة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تأزم الوضع في سوق العمل وفي نفس الإطار يوضح الديوان الوطني للإحصاء أن عدد البطالين لسنة 1997 تجاوز 2.3 مليون بطال، وفي عام 2001 بلغ العدد 2.5 مليون، مقابل 2.4 مليون سنة 2000 وفي نظرنا أن هذه الوضعية قابلة للتوسع، ويعود ذلك إلى كثير من المؤشرات منها: استمرار عمليات التسريح، زيادة معدلات النمو الديمغرافي، ضعف معدلات التوظيف بالمؤسسات، الركود الذي يمر به الإنتاج الصناعي....الخ.

إن بلوغ مستوى البطالة في الجزائر إلى 29 % من اليد العاملة القادرة على الشغل ينبئ بحدوث أخطار كبيرة وظواهر اجتماعية خطيرة يصعب التحكم فيها ومعالجتها، وهذا ما نلاحظه في انتشار الأمراض الاجتماعية بشكل واسع كالإجرام، المخدرات، السرقة التفكك في الروابط والعلاقات الاجتماعية...الخ

وفي ظل معايشة الإرتفاع في الأسعار لمختلف السلع والخدمات مقارنة بضعف القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار وانخفاض العملة "الدينار الجزائري" بأكثر من 50 %، مع بقاء الأجور في حالة ثبات نسبي، هذا الوضع عجل بانهيار الطبقة الوسطى وذوبانها في الطبقة الفقيرة الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين طبقتين، ومنه زيادة حدة الفوارق الاجتماعية وما ارتبط به من توزيع الدخل الوطني.

1- ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي كالتعليم والصحة، فكما أشار نائب رئيس البنك الدولي إلى أن قطاعات التعليم الأساسي والصحي يجب أن تبقى تحت مظلة الحكومة في حين يجب خوصصة باقي القطاعات: المياه الاتصالات، التعليم العالي...الخ، بالرغم من أن مثل هذه القطاعات الهامة لا تحتمل المنافسة التجارية.

إضافة إلى ذلك فإن المعطيات المتاحة عن حالة الجزائر تقر بانخفاض نسبة الموارد المالية الموجهة للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

ففي قطاع التربية مثلا انخفضت ميزانية التسيير من 4.73 % سنة 1994 إلى 4.02 عام 1999 أي من 21.5 % إلى 15.66 % من ميزانية الدولة ولنفس الفترة ويعتبر هذا الاختلاف في النسبة مؤشرا يوضح بأن الاهتمام أصبح منصبا على قطاعات أخرى.

أما بخصوص قطاع الصحة فقد شهد هو الآخر انخفاضا في معدلات الموارد المالية المخصصة له، بحيث انتقلت من 1.43 % سنة 1994 إلى 0.99 % سنة 1999، مما أدى بالطبع إلى تدهور في مستوى الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع، وهذا ما يدعمه أكثر "المجلس الوطني الاقتصادي" الذي أشار إلى أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1997/1993 من 620 دج إلى 508 دج.

2- إن الأرقام في ظل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الراهنة تبقى غير واضحة ويسودها الكثير من الغموض، وخاصة إذا تعلق الأمر بمعرفة درجة استفادة المواطن من التحسن الذي كان هدفا لهذه السياسات الحديثة.

فالفقر والفوارق الاجتماعية والأمراض والسكن وتدني مستوى المعيشة تبقى من المشكلات الصعبة والمرتبطة بطبيعة هذا التحول، فالطبقة المتوسطة ما زالت مهددة تدريجيا بالزوال والفوارق الاجتماعية، عرفت اتساعا مطردا والاختلال في عملية توزيع الدخل الوطني حيث مازالت مستمرة بالرغم من ارتفاع في مستوى المداخيل العامة للبلد.

وما اتساع ظاهرة الانتحار بين أفراد الشعب إلا دليل آخر على الاختلالات التي حدثت في التوازن الاجتماعي الذي كان قائما، وفي هذا الصدد جاء في الملتقى الوطني الذي نظمه "جامعة منتوري بقسنطينة حول ظاهرة الانتحار" أن التزعزع المفاجئ للتوزان الاجتماعي الذي اصبح يعيشه الفرد والذي نتج عن طبيعة الاصلاحات التي شهدتها المؤسسات العمومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية كان بمثابة الدافع لحدوث مثل هذه الظواهر الاجتماعية، ففي سنة 1998 سجلت 198 حالة انتحار، وفي سنة 2000 سجلت 426 حلة انتحار.

إن هذا الوضع ما هو في حقيقة الأمر إلا انتكاسة لوقائع اقتصادية واجتماعية كانت تهدف إلى تبني اطروحات حديثة تسمح بانتقال المجتمع النامي من حالة التخلف والتفكك إلى حالة التوازن والاستقرار، هوما لم يتجسد بعد.

الخلاصة

إن المتتبع للنتائج العامة لسياسة الاصلاح التي طبقت في الدول النامية والجزائر بالخصوص يكتشف أن هناك مؤشرات تدل على تحسن في مستوى التوازنات الكلية بما في ذلك المداخيل ومستويات التضخم. والذي يرجع بالضرورة إلى عوامل خارجية متعددة وليس بمدى فاعلية التنظيم الاقتصادي للنشاط الاقتصادي وعملية التفاعل

للعناصر الاقتصادية بالمؤسسات محليا.

وما الأوضاع الاجتماعية السلبية التي يعايشها المواطن إلا دليل على أن فاتورة هذه الاصلاحات قد تكون باهضة.

فعلى المشرفين والموجهين للسياسة التنموية في البلدان النامية عموما والجزائر بالخصوص أن يتجنبوا الوقوع في فكرة النموذج الأوحد لسياسات التنمية الشاملة كما حدث في السابق، وأن ينظروا إلى العولمة المعاصرة (الاصلاح الحديث) من منظور مستقبلي وليس على أساس كونها نهاية أو خاتمة، وإنما وسيلة أو أداة المعاصرة لبلوغ أهداف التنمية، والتي قد تختلف وتتباين من مجتمع إلى آخر.

قائمة المراجع

1. خلاف خلف الشاذلي: آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الالفية الثالثة، الشؤون العربية، مجلة دورية، العدد 105 مارس 2001، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص 37.
2. سلاطنية بقاسم: الجزائر وتحديات العولمة،الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة،2001، ص 313.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 229.
4. أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2002، ص110، 111.
4. Dunning John : The Advent Of Alliance Capitalism, The New Globalsim And Developing Country U.N, 1997, p.15.
5. قيرة اسماعيل: العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول الجزائر والعولمة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ص 328.
6. نادر فرجاني: آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية إصدار م ع ت المجلد 1 العدد 01 ، 1998 ، ص 51، 52.
7. سميرة ابراهيم ايوب: صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي ، دراسة تحليلية تقيمية، مصر، الاسكندرية للكتاب ، 2000 ، ص 83.
8. Hamadaouhe Hamimi : L'enterprise et l'econommie algérienne: quel avenir, OPU, Alger, 1988, pp.114, 121.
9. سعيد اوكيل: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ والقرارات في إطارالمنظور النظامي، مجلة بحوث العدد 2، جامعة الجزائر 1994، ص 193، .194
10. Bouzidi A.Elmadjid : 25 Questions sur le Mode de Fonctionnement de l'économie Algerienne, imp. de l'APN, Alger, 1988, p.18.
11. محمد راتول: العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد والجزائري الملتقي الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة ، الجزائر 14/13 ماي 2001.
12. عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري ، الجزائر ، موفم للنشر والتوزيع، 1999، ص 86.
13. صندوق النقد الدولي : التمويل والتنمية ، المجلد 38 ، العدد3 ، ديسمب 2001 ، ص 26.
14. روابح عبد الباقي وكمال علي: التقييم الأولى لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقي الدولي حول العولمة وبرنامج التصحيح الهيكلي ، جامعة فرحات عباس ،

سطيف 1999.
15. المجلس الوطني الاقتصادي: الجزائر في بعض الأرقام رقم 28 1997.